

الباب الرابع
الواقع المعاصر

obeikandi.com

النشأة والتاريخ

لفتت ظاهرة تجنيد الأطفال الأمم المتحدة فأصدرت اتفاقية عام ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل في أوقات النزاعات المسلحة، وفي وقت السلم، وتنص بنود الاتفاقية على المحافظة على حياة الأطفال في وقت الحرب، ودعم الأسرة، إضافة لكل ما يتعلق بحقوق الطفل من تعليم وصحة وغذاء وتستوجب الحقوق الأخرى التي تتعرض للخطر: الحماية من الاستغلال والعنف، الوقاية من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية كسوء معاملة الطفل وعقابه، والاتفاقية تنص على حماية الأطفال الذين يتأثرون عادة بالصراعات، وما يحدث في عالم اليوم يتجاهل كل حقوق للأطفال، ويستغل الأطفال ليكونوا وقوداً للحرب.

بعد أقل من أسبوعين في التدريب انتقلت قوة ضاربة من ١٥٠ جندياً بريطانياً إلى معسكر في غابات سيراليون بأفريقيا، وفي ساعة الصفر نزلت قوة الهجوم من ثلاث طائرات عمودية من نوع Chinook CH - ٤٧، بينما حلقت ثلاث طائرات أخرى للتغطية، وقامت في نفس اللحظة مجموعة من القناصة التي كانت تنتظر منذ أسبوع في منطقة المستنقعات بالتحرك لينطلق الجميع معاً عبر مسافة ١٥٠ متراً وصولاً لأكواخ احتجز فيها المتمردون ستة من الرهائن، وبعد قتال لم يستمر طويلاً تم انقاذ الرهائن وسقط خلال ذلك ما بين ٢٥ و ٥٠ قتيلاً من الجانب الآخر.

كانت عملية انقاذ الرهائن التي أطلق عليها عملية ياراس قد استغرقت ٢٠ دقيقة، وكان معظم المتمردين من الأطفال، وكان سبب اختطاف الرهائن أن القوة التي كانت موجودة عزفت عن إطلاق النار على أطفال، وإن كانوا يحملون السلاح ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين انتشرت ظاهرة الجنود الأطفال، وهذه الحالة تمثل حالة وظروف استخدام الأطفال في المعارك.

فالحروب كانت دائماً ترتبط بالمقاتلين من الرجال، وقد عرف العالم قديماً هذه الظاهرة، ولكن بصورة مغايرة، إذ أن الأطفال لم يكونوا يشاركون في القتال، ولكنهم يساعدون الفارس حين يضع درعه، أو يساهمون في قرع طبول الحرب، ولم ينظر إليهم كقوة قتال، خاصة في القرن الثامن عشر، ولم يكونوا يعتبرون هدفاً، وقد واجه هذه المحنة الجنود الأمريكيون حين دخلوا إلى ألمانيا النازية عام ١٩٤٥، وشارك بعض الأطفال في القتال خلال الحرب الباردة مثل ألبانيات كونج في فيتنام، لكن كانت حالات شبه فردية منعزلة من حيث الزمن وحجم المشاركة، ولم يكن الأطفال يشكلون قوة مقاتلة، كانوا استثناءً للقاعدة.

إن طبيعة الصراع المسلح تغيرت كثيراً، وفي كثير من الدول، وتحولت وبمشاركة الأطفال من مسألة لا تثير جدلاً إلى مشكلة تستحق الدراسة، خاصة منذ نهاية القرن العشرين، وكان مثال سيراليون تعبيراً عن هذا التحول، إذ بلغ عدد الجنود الأطفال ما بين ١٥٠٠٠ إلى

٢٠٠٠ من المحاربين، شكلوا ٨٠ ٪ من مقاتلي الجبهة الثورية المتحدة أطفال لم يتجاوزوا ١٤ عاماً ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الجنود الأطفال يشاركون في ميادين القتال في كل القارات باستثناء أستراليا، وأصبحوا جزءاً مكماً للقوات النظامية وغير النظامية، ولكنهم يتميزون بالعنف، خاصة الذين ينضون منهم ضمن الجماعات الإرهابية، ويخدمون في كل القطاعات ومختلف الجماعات من المشاة إلى الغزاة إلى الجواسيس وهكذا أصبح اشتراك الأطفال في الحروب عالمياً وبشكل كبير، وقبل هذا قاتل الأطفال في التسعينات في كل من السلفادور، الأكوادور جواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، وبيرو، وكان العدد الأكبر في كولومبيا، وكانوا يطلقون عليهم الأجراس الصغيرة كما أطلق عليهم الجماعات الإرهابية والنحل الصغير الذي يلسع العدو قبل أن يدرك وجودهم، ويقدر أن يكون ٣٠ ٪ من مقاتلي وحدات العصابات من الأطفال، بينما يشكلون بالنسبة لبعض الميليشيات ما يعادل ٨٥ ٪ من القوة، وعرفت أوروبا المقاتلين الأطفال في الشيشان، وداغستان، وكوسوفا، وناجورنو كاراباخ، وقيل أن أكثر حزب يستخدم الأطفال في القتال هو حزب العمال الكردستاني إذ يبلغ عددهم حوالي ثلاثة آلاف طفل

وبعض المراقبين يعتبرون أفريقيا مهداً للأطفال المقاتلين، ويضربون مثلاً باستغلال ١٦٠٠٠ طفل في حرب ليبيريا، وفي إحصاء عام ١٩٩٥

اتضح أن ٣٦ ٪ من أطفال أنجولا قد تم تجنيدهم، أو كانوا في رفقة المحاربين، وهناك من يعتبر أن جيش الرب الأوغندي يكاد يتكون من الجنود الأطفال في معظمه، وخلال حرب دامت عشر سنوات ضد الحكومة الأوغندية قام هذا الجيش بتجنيد ١٢٠٠٠٠ طفل بعد أن تعرضوا للختف من ذويهم، وبعضهم لم يتجاوز الخامسة من العمر. في الشرق الأوسط وآسيا عرفت أيضاً ظاهرة الأطفال الجنود، خاصة ضمن قوات طالبان في أفغانستان، كما سادت هذه الظاهرة لاوس، الفلبين، كمبوديا، كشمير، وبينهم حوالي ١٠٠٠٠ طفل في ميانمار، وفي إحصاء لهيئة الأمم المتحدة فإن حوالي ٣٠٠٠٠٠ طفل يقاتلون ضمن وحدات قتالية، وتستخدم ٥٠ دولة الأطفال ضمن قواتها المسلحة غير عابئة بالقانون الدولي.

الظاهرة الجديدة في مجال تجنيد الأطفال للقتال عدم الاكتفاء بالذكور منهم، بل العمل على تجنيد الفتيات، وقد اتضح أن نسبتهم قد ارتفعت بتجنيدهم في أكثر من ٣٠ ٪ من المليشيات، خاصة من قبل التاميل الذين يقاتلون في سيريلانكا منذ الثمانينات، وقد عمدت هذه المقاومة لتشكيل لواء الأطفال ممن يبلغون السادسة عشر من العمر أو أقل قليلاً، ونصف هؤلاء عادة من الفتيات اللاتي لا يلفتن النظر، فيعمدن لتفجير أنفسهن بعد التسلل لمكان العدو، خاصة وأنهن عادة لا يخضعن للتفتيش، إن تجنيد الأطفال يشكل ظاهرة خطيرة لا تلقى العناية الكافية

من المجتمع الدولي، وقد بدأت تنتشر أكثر عن ذي قبل، ومن الملاحظ أن هؤلاء الأطفال لم يتعدوا بعد مرحلة الشباب، إذ أن معظمهم من صغار الأطفال من القصر.

اللائحة السوداء للدول التي تجند الأطفال في السنوات العشر الأخيرة ١٩٩٧-٢٠٠٧ أفغانستان - ألبانيا - الجزائر - أنجولا - أذربيجان - بنجلاديش - بورما - بروندي - كمبوديا - كولومبيا - كونغو - برازافيل - الكونغو - كينشاسا - إريتريا - إثيوبيا - يوغسلافيا السابقة - أندونيسيا - الهند - كشمير - العراق - إيران - فلسطين المحتلة - لبنان - ليبيريا - المكسيك - باكستان - باباوا وغينيا الجديدة - البيرو - الفلبين - الشيشان - رواندا - سيراليون - الصومال - سيريلانكا - السودان - الطاجيك - تركيا - أوغندا

نماذج لتجنيد الأطفال:

عانت دول أفريقية كثيرة من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وبالتالي تم استخدام الأطفال كجنود في هذه الحروب، ومنها:

أوغندا:

حيث أجبرت الثورة التي تقودها جماعة جيش الرب للمقاومة المسلحة ضد الحكومة الأوغندية أعداداً كبيرة من المدنيين نصفهم من الأطفال على الفرار إلى مخيمات قذرة ومكتظة، من أجل الهروب من وابل الهجمات وأعمال القتل واسعة النطاق ومنذ عام ٢٠٠٢ ازداد عدد

المشردين في الداخل بما يقارب ثلاثة أضعاف وتستمر أعمال الهجوم على الأهداف المدنية، على أيدي جنود أطفال أصغر سنًا بكثير من ضحاياهم

غير أن أكثر عناصر تلك الأزمة الإنسانية إثارة للزعاج هي أن هذه الحرب حرباً يخوضها أطفال ضد أطفال حيث يشكل القصر ما يقارب ٩٠ في المائة من جنود جيش الرب للمقاومة فلا تتجاوز سن بعض المجندين ثمانية أعوام، ويتم ضمهم إلى الجيش من خلال الإغارة على القرى فتتم معاملتهم بوحشية وإجبارهم على ارتكاب فظائع في حق أقرانهم من المختطفين، وضد أخواتهم أما من تسول لهم أنفسهم أن يلوذوا بالفرار، فيتم قتلهم وبذلك يصبح العنف بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون في حالة من الخوف الدائم أسلوباً للحياة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

قامت حركة المتمردين التي كانت رواندا تساندها في البداية بعمليات واسعة لتجنيد الأطفال وقامت بالشيء نفسه جماعات متمردة أخرى في ذلك البلد وفي البلدان المجاورة وأستغلت كافة الجماعات الأطفال الصغار الذين تصل أعمارهم إلى ست أو سبع سنوات وشارك الأطفال مشاركة قوية في هذا الصراع، سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو عبر الحدود تعمل منظمات حماية الطفل على تحرير الجنود الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكان هناك أطفال من الكونغو يقاتلون

في جمهورية أفريقيا الوسطى وأطفال يعبرون الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأطفال من الكونغو يتدربون في أوغندا وكانت بالفعل حرباً معقدة للغاية طوال السنوات الماضية ومنذ بداية الصراعات التي شهدتها هذه المنطقة، قامت هيئات دولية مثل صندوق إنقاذ الطفولة المملكة المتحدة واليونسيف بالتفاوض مع القادة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لإطلاق سراح الأطفال والتوقف عن تجنيدهم وعرضت هذه الهيئات تقديم ملجأ آمن للأطفال، بإيوائهم أثناء البحث عن أقاربهم على مسافات تصل أحياناً إلى آلاف الأميال حيث لا توجد طرق ولا وسائل اتصال وخيارات محدودة للنقل كما تعاونت مع الحكومة الجديدة بغية تسريح الأطفال من الخدمة العسكرية وتوיד سن تشريع يحظر استخدام الأطفال دون الثامنة عشر في القوات المسلحة.

مالي:

ذكرت هيومن رايتس ووتش أن أطفالاً في مالي لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً شوهوا وهم يشاركون في القتال، وكان العديد منهم يحملون أسلحة وبنادق صيد، والجماعات المتشددة قامت بتجنيد وتدريب وإستغلال عدة مئات من الأطفال في قواتها منذ شهر أبريل ٢٠١٢.

جبهة البوليساريو:

لم تعد جبهة البوليساريو قادرة على إخفاء ممارستها التعسف والإقصاء تجاه الصحراويين في مخيمات تندوف، فالشباب الرافض لفكرة الانفصال يسعى جاهداً إلى تبليغ مطالبه وانتقاداته عبر تسجيلات فيديو يتحدث فيها عما يواجهه من قمع وتضييق بسبب مواقفه وعما يحدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقد عاد موضوع تجنيد الأطفال في تندوف ليُطرح من جديد من سلطات المغرب بعد تسريب فيديو خلاصته أن الأطفال يشاركون عنوة في النزاعات المسلحة وأكدت بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن جبهة البوليساريو الانفصالية تقوم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خصوصاً لحقوق الأطفال، ويتم إرغامهم على المشاركة في النزاعات المسلحة وفتت انتباه لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى الوضع المأساوي للأطفال في مخيمات تندوف، وطالبت وزيرة المرأة المغربية، الجزائر باعتبارها تدعم البوليساريو وتمولها وباعتبارها بلد استقبال لمخيمات تندوف، إلى تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد طبقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إن العالم يصدّم كل يوم بوضع الأطفال الأبرياء الذين يوجدون في مناطق النزاعات المسلحة، ويواجهون التجنيد والحصار والإبعاد عن أماكن سكناهم وعن المجموعات التي ينتمون إليها وأن المملكة تعتبر الخدمة العسكرية غير إجبارية بالنسبة للراشدين

مطالبة ذوي الضمانات الحية العمل المشترك والجماعي لوضع حد لمختلف المآسي المنتجة عن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة .
وتمّ تسريب فيديو لأحد أفراد شباب التغيير في مخيمات تندوف، تحدث فيه عن الممارسات التعسفية التي تقوم بها جبهة البوليساريو في حق الصحراويين، ويعد هذا الفيديو ضمن سلسلة من الاعترافات المسجلة لصحراوي تندوف التي هزت أركان البوليساريو وأكد الشاب الذي يدعى لارباس ولد محمد لمين، أن البوليساريو تقوم بالتجنيد الإجباري للصحراويين خاصة الأطفال، كاشفاً أنه أجبر على التجنيد في جيش البوليساريو في سن صغيرة وأنه يحصل على أجر زهيد كل ثلاثة أشهر لا تكفيه لإعالة أسرته وقيادة البوليساريو لا تقدم شيئاً للصحراويين، بالرغم من تنصيب نفسها مدافعاً أوحده عن قضيتهم، لكنهم في الحقيقة لا يدافعون سوى عن مصالحهم الضيقة والشخصية والمساعدات الإنسانية لا تصل إلى المحتجزين بتندوف بسبب تلاعب البوليساريو بها، وناشد منظمات حقوق الإنسان الدولية بالنظر في الطرق التي يجري بها توزيع المساعدات الدولية الموجهة لسد حاجات إنسانية.

الصومال:

لاحت في الصومال ظاهرة تأبأها الإنسانية، وتمنعها الحقوق الدولية، ويرفضها الرأي العام المحلي والعالمي، وهي تجنيد الأطفال قسراً

وإرغامهم على خوض غمار العنف الدائر في الصومال رغماً عنهم وينبغي عرض جذور هذه الظاهرة السائدة في الصومال بعد انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١م وتعود الجذور التاريخية لتجنيد الأطفال إلى ما بعد تدمير الحروب القبلية أركان الحكومة المركزية، واندلاع العنف في ربوع الصومال أكلت هذه الحروب القبلية معالم المدينة الخضراء مقديشو وتحولت المدينة إلى حطام وركام لا يطاق عندها كانت الحركات المسلحة تتزايد حتى بلغ عددها أكثر من ١٣ حركة مسلحة مشحونة بالانتماء القبلي كما كانت النعرة القبلية هي الثقافة السائدة فيما بينهم، وكان كل فصيل يحاول استقطاب مسلحين جدد دون تمييز سواء كان صغيراً أم طاعناً وكان ملحوظاً ومألوفاً أن تجد في الصفوف الأمامية للقتال أطفالاً لا يتجاوزون سن البلوغ، وكان الدافع المادي والإغراءات والعواطف القبلية هي التي تضخ مزيداً من الشحنات لهؤلاء الأطفال الصغار، وأصبح الطفل بمثابة وقود النار.

بدأ بتجنيد الأطفال أمراء الحرب الذين عاثوا فساداً في الصومال، بعد خروج القوات المتعددة الجنسيات عام ١٩٩٥ للوصول إلى سدة الحكم، كل منهم يبحث عن نصر عسكري آنذاك فوق جماجم الأطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة وفي مطلع عام ٢٠٠٣ شبت النار بين أمراء الحرب وعدد من قياديي المحاكم الإسلامية التي كانت تواصل دعوتها بشكل سري، لكن النار ازدادت اشتعالاً بعد أن بدأ أمراء الحرب

باختطاف الأبرياء ومن ثم إطلاق سراحهم بعد دفع مبالغ باهظة تتراوح بين ٥ و ٨ آلاف دولار أمريكي، إلا أن أمراء الحرب لم يستطيعوا البقاء أمام المحاكم الإسلامية طويلاً، واندحروا عام ٢٠٠٦ وصعد نجم المحاكم الإسلامية.

بعد أن بسطت المحاكم الإسلامية نفوذها على جنوب الصومال، لم تتخل عن تجنيد الأطفال أيضاً، ودعت في ميدان عام إلى فتح معسكرات لتدريب الصوماليين، وكانت شريحة الأطفال هي التي تحظى بالأولوية بسبب ضعف عقليتهم وغيابهم عن مجريات الأمور، واستقطبت المحاكم الإسلامية أكثر من ١٠٠ طفل عام ٢٠٠٦، وشعرت بأنها قوية وتستطيع صد كل الطامعين من الدول الإقليمية خصوصاً أثيوبيا العدو التقليدي للصومال، إلا أنها نسيت أنها تواجه إمبراطورية القرن الأفريقي ذات الجيش المنظم المزود بالأسلحة الحديثة والطائرات الحربية بالإضافة إلى استعانتها بالأمريكان الذين يعطونهم كل المعلومات وبدأ القتال يدور بين المحاكم الإسلامية والقوات الأثيوبية داخل الصومال، ولم تستطع المحاكم الإسلامية البقاء أمام هذه القوات الأثيوبية وفرت من ميادين القتال تاركة وراءها مزيداً من الضحايا غالبيتهم أطفال لم يتسن لهم الجلوس على مقاعد الدراسة وكانوا يحلمون بذلك بكل حماسة لكن أرواحهم البريئة أصبحت في عداد الموتى بنهاية عام ٢٠٠٦.

يرى العديد من الصوماليين أن هناك أسباباً ودوافع لتجنيد الأطفال في الصومال، كما أنهم يرون في الوقت ذاته تداعيات وعواقب وخيمة قد تنعكس سلباً على مستقبل الأطفال الذين ينخرطون في العنف والعنف المضاد الممتد لمدة عقدين من الزمن.

بريطانيا:

اتضح من دعوى قُدمت إلى المحكمة العليا في لندن أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة في أوروبا وواحدة من دول قلائل في العالم التي تعمل على تجنيد أطفال دون السن القانونية لجيشها، وأن نسبة الجنود الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في القوات المسلحة البريطانية تصل إلى ١٣ في المئة وتم الكشف عن هذه الحقيقة في دعوى أقيمت ضد وزارة الدفاع البريطانية من إحدى لجان حقوق الإنسان التي تُعنى بالدفاع عن حقوق الأطفال وتدعى الجمعية الدولية للجنود الأطفال وطلبت من المحكمة إصدار قرار ضد وزارة الدفاع لمنعها من إطالة مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للأطفال وتحديدًا بعامين فقط فالطفل وفقاً للقانون البريطاني الذي يستند على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والطفولة هو أي شخص لم يبلغ من العمر ١٨ عاماً فيما درجت وزارة الدفاع البريطانية على تجنيد المراهقين من سن ١٦ سنة فما فوق وجاء في الدعوى المقدمة إلى المحكمة العليا في هذا الخصوص أن بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تستخدم في جيشها جنوداً تقل أعمارهم

عن ١٨ عاماً، وواحدة من ١٧ دولة في جميع أنحاء العالم معظمها من دول العالم الثالث مثل بنجلادش وسلفادور وإيران وكوريا الشمالية ويُشار إلى أن فرنسا وكندا على سبيل المثال تستقبل مراهقين من سن ١٦ فما فوق للدراسة في المعاهد أو الأكاديميات العسكرية، لكنها لا تقبلهم للخدمة الفعلية في صفوف القوات المسلحة .

فوفقاً للنظام المعمول به في بريطانيا يوقع كل من يلتحق بسلك الجندية على البقاء في الخدمة حتى سن ٢٢ عاماً، مما يعني أن المراهقين من ١٦ عاماً الذين يلتحقون بالخدمة العسكرية يخدمون مدة سنتين أطول من خدمة الشبان الذين يلتحقون بالجيش في سن ١٨، وهذا هو السبب الذي على أساسه قامت الدعوى، وهي لا تطالب بوقف تجنيد من تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، لأن مثل هذا الأمر ليس من صلاحية المحاكم، بل من صلاحية البرلمان ويحتاج إلى تعديل في القوانين وقال محاموا الجمعية الدولية للجنود الأطفال أن الجمعية تحركت لمواجهة وزارة الدفاع عقب استفتاء لآراء المواطنين البريطانيين أجري أخيراً بينت نتائجه وجود معارضة شديدة لتجنيد الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً وضمت جمعيات أخرى صوتها إلى الجمعية التي قدمت الدعوى، ومن ضمن الجمعيات المطالبة بعدم تجنيد الأطفال في بريطانيا تحالف حقوق الأطفال والفرع الدولي لجمعية رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة اليونسيف ودافعت وزارة الدفاع البريطانية عن نفسها وقال

جوليان برايزر، وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع، ان الانضمام للقوات المسلحة يمنح الشباب فوائد وفرصاً كثيرة، وأضاف أن أي شخص يقل عمره عن ١٨ عاماً لا يُقبل في القوات المسلحة دون الحصول على موافقة خطية من أولياء أمره لكن المعارضين لتجنيد الأطفال لا يوافقون الوزير رأيه في هذا الشأن ويقولون لتجنيد الأطفال عواقب نفسية وجسدية وخيمة تلحق أضراراً بالمجتمع ككل.

وأوردت صحيفة الاندبندنت قصة عن جندي بريطاني يدعى بت كروس تجند للجيش وهو في سن ١٦، وبعد عامين تم إرساله إلى ساحة القتال في أفغانستان وشارك هناك في العمليات العسكرية وتعرض فيها لإطلاق النار ولاحقاً حصل على إجازة لزيارة عائلته في بريطانيا، وبلغه أثناء الزيارة خبر مقتل اثنين من زملائه في أفغانستان فتأثر كثيراً وقرر عدم العودة إلى أفغانستان، فطلب من أحد أصدقائه أن يدوس بسيارته فوق قدمه، لكي يتمكن من طلب إعفائه من الخدمة العسكرية وأثناء معاينة الطبيب العسكري له اعترف كروس أنه رتب الحادث للتهرب من مواصلة الخدمة العسكرية، فتم تقديمه للمحاكمة بتهمة الخداع والتهرب من الخدمة وحكمت المحكمة العسكرية عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً لكن قُدم لاحقاً اعتراضاً على الحكم وتمت تبرئته استناداً إلى أسباب نفسية.

اليمن:

كشف تقرير دولي عن تفاقم ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن خصوصاً منذ اندلاع حركة الاحتجاجات والأزمة السياسية الطاحنة التي تعيشها البلاد وأشار تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن المنظمة الدولية وشركاءها رصدوا تجنيد الأطفال في اليمن في صفوف الجيش والجماعات القبلية المسلحة وأيضاً من جانب جماعة الحوثيين وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وذكر تقرير بان كي مون السنوي حول الأطفال في الصراعات المسلحة أنه تم توثيق تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجيش المناصر لثورة الشباب ومن قبل القوات التي يقودها أقارب الرئيس السابق علي عبدالله صالح فضلاً عن تجنيدهم ضمن الميليشيات القبلية المسلحة.

و حملات التجنيد التي تقوم بها جماعة الحوثيين في صعدة شمال البلاد شملت أطفالاً، كما أن التقرير رصد في أبين جنوبي اليمن قيام جماعة أنصار الشريعة المنتمية إلى تنظيم القاعدة بتجنيد الأطفال في خنفر وزنجبار ومناطق أخرى، وأن تجنيد عناصر أنصار الشريعة للأطفال يتم في المساجد وأدرجت الأمم المتحدة الأطراف المتورطة في تجنيد الأطفال ضمن لائحة العار السنوية للذين يجندون ويستخدمون الأطفال في أعمال القتال ومن يقومون بقتل وتشويه واستغلال الأطفال جنسياً والاعتداءات على المدارس والمستشفيات حول العالم ورصد التقرير مقتل ١٥٩

طفلاً، وجرح ٣٦٣ آخرين خلال عام ٢٠١١ ومن بين هؤلاء ٣١ قتيلاً و ٢٨ جريحاً سقطوا جراء مواجهات بين القوات الحكومية وعناصر القاعدة وأنصار الشريعة في محافظة أبين كما قتل ١٤ طفلاً وأصيب ٢٩ آخرون نتيجة مواجهات وقعت في محافظة صعدة بين الحوثيين وجماعة سلفية في منطقة دماج وفي السياق ذاته قال رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة في اليمن أحمد القرشي إن الأحداث التي شهدتها اليمن العام الماضي أظهرت بشكل كبير جداً مشكلة تجنيد الأطفال في اليمن، مشيراً إلى أن الظاهرة تستند إلى ثقافة قبلية ودينية تشجع على حمل السلاح وأوضح القرشي أن منظمته أجرت دراسة ميدانية خلصت إلى أن تجنيد الأطفال في صفوف الحوثيين يصل إلى ما نسبته ٥٠% مقابل ٤٠% لمجندين أطفال يقاتلون في صفوف القبائل والجيش والجماعات الدينية المسلحة ومن المهم تضافر جهود منظمات المجتمع المدني وهيئات التوعية من أجل تسريح الأطفال المجندين والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع المدني وإيجاد تدابير عملية من قبل الحكومة تعمل على تسريح وإعادة تأهيل ودمج الأطفال المجندين.

قال المحلل السياسي كامل عبد الغني إن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية تدفع بالكثير من الأسر الى العمل على ضمان فرص عمل لأطفالهم حتى لو كان ذلك في سن مبكرة أو تطلب أن يحملوا السلاح، باستثناء انخراط بعضهم في جماعات دينية مسلحة فذلك لا

يكون بقبول أو موافقة أو معرفة أهلهم إنما نتيجة تعرضهم لاستقطاب فكري وعملية استدراج معلومات عن الإمداد تعد عملية الإمداد هامة جداً وحيوية للوفاء بحقوق الطفل ومن أجل دعم صحة الطفل وبرامج التنمية في جميع أنحاء العالم، تعد الإمدادات التي تقدمها اليونيسف من العوامل الحاسمة في توفير الصحة والتعليم للطفل، وحمايته من الإيذاء والاستغلال والإهمال.

جنوب السودان:

قالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن عدد الأطفال الذين يجندون للقتال في جنوب السودان، في تزايد مستمر، مما يمثل تراجعاً عن الانخفاض الذي جرى تسجيله سابقاً، رغم أن القانون في جنوب السودان والقانون الدولي، يحرمان ذلك والصراع الجديد بين الحكومة والمتمردين دفع الجانبين لتجنيد الأطفال ليصبحوا مقاتلين ونقلت عن شهود عيان، القول إنهم رأوا العشرات من الأطفال يرتدون زي الجيش في بينتيو وروكانو بالشمال وأن الأطفال الذين يبلغ بعضهم من العمر ١٢ عاماً، كانوا يحملون بنادق وأطلقوا النار على مواقع للمتمردين.

واعترف مسؤولون حكوميون للمنظمة أن الجيش يضم أطفالاً تحت ١٨ عاماً، لكن قالوا إنهم جاءوا للجيش بحثاً عن الحماية والعمل وكانت أعداد الجنود الأطفال في الجيش قد شهدت تراجعاً، بعد أن تعهدت الحكومة للأمم المتحدة بالعمل على ذلك، في مارس ٢٠١٢،

بعد ثمانية أشهر من انفصال جنوب السودان عن السودان بعد حرب أهلية استمرت عقوداً.

أهم الأسباب والدوافع

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع التي جعلت الطفل الصومالي ينضم إلى ساحات القتال، وتؤدي إلى تضيق الخناق على الأطفال إذا أرادوا الخروج من هذه الجماعات المسلحة التي ينتمون إليها.

١- الأسباب العاطفية:

هناك أسباب عاطفية تقف وراء انضمام الأطفال الصوماليين في ساحات القتال إما بجانب القوات الحكومية رغم أن دور تجنيد الأطفال من جانب الحكومة قليل جداً أو الانضمام إلى جانب جماعات المعارضة التي تعطي الأولوية للأطفال المستعدين للانضمام إلى صفوفها، وتوفر هذه الجماعات كل الإمكانيات وتوزع لهم أغنيات وأناشيد قد تثير عواطفهم وترغبهم في البقاء مع الجماعة المسلحة، كما أن الجماعات المعارضة تقيم دورات ومحاضرات تثير من خلالها عواطف الأطفال، وتزودهم بالحماسة أثناء القتال ضد القوات الحكومية في مقديشو، ودائماً يستخدمون جوانات مزودة ببطاقات ذاكرة ممثلة بالمحاضرات وخطب ولقطات مصورة تشجعهم على البقاء في الثكنة العسكرية.

٢- الأسباب المادية:

العائق المادي الذي يعاني منه الكثير من الصوماليين سبب نتيجة عكسية على الأطفال الصوماليين، مما أدى إلى انخراطهم مع الجماعات المعارضة بحثاً عن لقمة عيش كريمة بدلاً من التسول في أسواق العاصمة مقديشو ويجد الأطفال ضالتهم المنشودة في هذه الجماعات التي قد لا توفر لهم في بعض الأحيان سوى الضروريات من مأكّل ومشرب ومأوى وأرصدة الجوال للاتصال بأقربائه وأصدقائه

٣- ثقافة الجهل:

الأسباب المادية والعاطفية يمثلان الأسباب الرئيسية في انضمام الأطفال إلى الجماعات المعارضة ورغم ذلك فهناك أسباب أخرى قد لا تقل خطورة عنهما تساهم في بقاء الأطفال تحت رحمة هذه الجماعات وهو الجهل ومدى تأثيره كبير جداً على حياة الأطفال الصوماليين الذين لا يستطيعون تمييز الخطأ من الصواب والغث من السمين والخبيث من الطيب أما الأسباب التي تجبر الجماعات المسلحة على عدم إطلاق حرية الأطفال المجندين بعد انضمامهم فتتمثل فيما يلي:

١. الخوف من كشف الأسرار التي أدلوا بها للأطفال بعد انضمامهم إلى الجماعة .

٢. الخوف من انتقال هؤلاء الأطفال للانضمام إلى القوات الحكومية أو جماعة أخرى، لأنه يعرف أماكن الخلل والضعف في الجماعة التي انسلخ عنها.

حالة الفتيات في الحرب:

من الواضح أن هناك فئات من الأطفال تتسم بضعف خاص في حالات الصراع المسلح، مثل الفتيات والأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً، والأسر التي يقودها أطفال وهذا النوع يتطلب الدعوة والعناية والحماية الخاصة فالفتيات الصغار يَقَعْنَ في الغالب ضحايا للعنف والاستغلال الجنسي، ويتم بطريقة متزايدة تشغيل الفتيات في القوات المحاربة وفي مبادرات التدخل لصالح الأطفال المتضررين من الحرب، مثل برامج إعادة الدمج القائمة على المجتمع المحلي للأطفال المرتبطين بالقوات المحاربة، يتم في كثير من الأحيان تجاهل الفتيات على الرغم من أنهن في أشد الحاجة للرعاية والخدمات لأن الكثيرات منهن غير مستعدات للبروز أولاً حتى لا يعرفن على أنهن زوجات الأدغال أو أن يوصف أطفالهن بأنهم أطفال المتمردين فالمجتمعات تقوم في كثير من الأحيان بوصم الفتيات ونبذهن بسبب ارتباطهن بمجموعات المتمردين ولسمعتهن المشوهة بسبب تعرضهن للاغتصاب وفي الغالب فإن مجموعات المتمردين ترفض نهائياً التخلي عن الفتيات حتى بعد إعطاء وعود والتزامات بالإفراج عن الأطفال وفي العديد من حالات الصراع

يتردد المحاربون في تسريح الفتيات إلى مراكز الرعاية الانتقالية، ويحتفظون بهن قسراً كزوجات ومع أن الارتباط بين مرتكبي الجريمة والضحايا بدأ بالاختطاف والاغتصاب والعنف، إلا أنه وبمرور سنوات عديدة تشكلت وحدات أسرية تشمل الأطفال الذين ولدوا من الاغتصاب وفيما يتعلق باستجابة البرامج، فإن جميع تلك العوامل تمثل تحديات بالغة الأهمية للمجتمع الدولي، وفي معظم الأحيان فإن الموارد المتوفرة غير كافية بالمقارنة مع الحالة وتعقيدها.

وينبغي مع ذلك توجيه اهتمام خاص لما تنفرد به الفتيات من احتياجات ومن المطلوب إيجاد تفهم أعمق لضعف الفتيات الشديد في حالات الصراع المسلح، هذا الفهم الذي من شأنه أن يرشد عملية وضع استراتيجيات تكون أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين وينبغي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تولي اهتماماً خاصاً للفتيات اللاتي يقعن ضحية الاستغلال الجنسي والفتيات اللاتي يرأسن أسر.

وما فتئ العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وضعف الفتيات في سياق الصراعات المسلحة تشكل مصدر انشغال وتركيز في أنشطة الدعوة التي اضطلع بها المكتب وخصوصاً وعلى الرغم من حصول الفتيات تدريجياً على مزيد من الاهتمام فإنه يتعين على المجموعات المعنية بحماية الأطفال والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين السعي إلى توسيع نطاق قاعدة المعلومات عن الفتيات

لإثراء عمليات الدعوة والأنشطة التي تنفذ في إطار البرامج لجعلها أكثر فعالية ويجب على الدول الأعضاء منح الأولوية للاهتمام بمعالجة العنف الجنسي أو القائم على أساس نوع الجنس من خلال عدة إجراءات من بينها اعتماد التشريعات الوطنية الملزمة وإجراء تحقيقات ومحاكمات دقيقة ومنهجية لتلك الجرائم، مع التركيز على تقديم الدعم للضحايا وضمان سلامتهم.

التداعيات والانعكاسات:

لاشك أن تجنيد الأطفال سينعكس سلباً على حياتهم ونفوسهم البريئة وأجسادهم التي ظلت تحمل بنادق أثقل منها وزناً وأكثر طولاً، وهي ظاهرة لها سلبياتها وتداعياتها ويمكن حصرها في البنود التالية:

- التخلف العلمي والعملية الذي يطرأ على حياة الأطفال المجندين، جراء البقاء في انعزال تام في ثكنة عسكرية في ربيع العمر.
- البعد عن الأسرة والأقرباء وضياع جيل صومالي من الحياة الإنسانية إلى حياة الجريمة مما يؤدي إلى تفكك روابط الأسر الصومالية.
- كثرة الأطفال الذين ينضمون إلى ساحات القتال اقتداءً بغيرهم حين يرونهم حاملين بنادق في شوارع مقديشو بحرية، بالإضافة إلى الأوامر التي يصدرها هؤلاء الأطفال تجاه الشعب الصومالي، فتغرمهم مظاهر الفتوة والإمارة الخادعة.

• الآثار الحربية والأمراض النفسية التي تصيب الأطفال المجندين، الذين يتعرضون بشكل شبه يومي لقذائف القوات الأفريقية التي تكثُر فيها المواد السامة التي تضر بصحة الأطفال المجندين .

وفى نهاية المطاف فإن تجنيد الأطفال في الصومال بات واضحاً كالشمس في كبد السماء، بسبب فقدان الأطفال المجندين لجهات محلية وأجنبية قد تعنتي بحياتهم، وتشرف عليهم وتنقذهم من الضياع فضلاً عن الحكومة الصومالية التي لا تستطيع أن تعين أو تقدم لهؤلاء الأطفال المجندين الباقين في الثكنات العسكرية شيئاً .